## الحكومة تفتح باب الترخيص للأسلحة النارية!

حيازة رسمية للسلاح

الرسمي باسم الحكومة على الدباغ، في بيان

تلقت "المدى" نسخة منه، «بناء على توجيه مجلس الأمن الوطنى، فقد تقرر السماح بحيازة

بندقية أو مسدس في كل دار، على أن يقوم المالك

وأكد الدباغ معاقبة المخالفين لهذا القرار، حسب القوانين المعمول بها، موضحا أن وزارة الداخلية ستتولى عملية إصدار تعليمات تسهل تنفيذ هذا القرار بالتنسيق مع قيادات العمليات. وكانت الحكومة العراقية أحازت للأطياء حيازة السلاح للدفاع عن أنفسهم. وحتى الأن، كانت القوات الأمنية تصادر أي قطعة سالاح تعثر عليها خلال عمليات الدهم والتفتيش الروتينية

ويحتفظ العراقيون بصورة عامة بقطعة سلاح في المنزل، كتقليد متعارف عليه، وتستخدم

لإطلاق النار في الهواء في الأفراح والأحزان

على حد سواء، لكن الوضع الأمنى دفعهم

لاقتنائها للدفاع عن النفس. ويشهد العراق

منذ اجتياحه على أيدي القوات الأميركية عام ٢٠٠٣، أعمال عنف متواصلة، قتل

فيها عشرات الآلاف. وتراجعت أعداد

ضحايا العنف في العراق في شهر

مارس الماضي إلى أدنى مستوياتها

منذ الاجتياح، بحسب ما أفادت به أرقام رسمية عراقية أشارت إلى

مقتل ١١٢ عراقياً. وكان أدنى معدل

للضحايا سجّل في نوفمبر ٢٠٠٩،

حين قتل ١٢٢ شخصاً في أنصاء

فيما اعتبرت لجنة الأمن والدفاع

النيابية قرار الحكومة بالسماح لكل منزل

بحيازة سلاح، عسكرة للمجتمع، مستغربة

في الوقت نفسه هذا التوجه، مرجحة أن يكون

عدم الاستقرار السياسي احد هذه الأسباب،

وقال عضو لجنة الأمن والدفاع النائب شوان

محمد طه في حديث لـ "لمدى": "سمعنا بهذا

القرار وما زلنا مستغربين لكون مثل هكذا قرار

هـو محاولة لعسكرة المجتمـع"، مبينا "في حال

حدث شيء يثير الطائفية فستكون هناك مجزرة

و أضاف هـ "أن الحكومـة تحـاول أن توصل

رسالة إلى المو اطنس بأنها عاجزة عن حمايتهم،

معتبرا أن مثل هكذا قوانين تتعارض مع

القوانين في وزارة الداخلية والقوانين التي

يضع مجلس النواب لمساته الأخيرة عليها،

موضحا أن قانون الأسلحة المرتقب تشريعه لن

واستغرب طه توجهات الحكومة، مؤكدا أن لكل

قرار أو قانون أسبابه، لكن السماح لكل عائلة

بأن تمتلك قطعة من السلاح قرار يفتقر إلى

أسباب موجبة، مرجحا أن يكون عدم الاستقرار

ويتخلف رأي زميله في اللجنة النائب حامد

المطلك عن رأيه بخصوص قرار الحكومة

بالسماح لكل دار بحيازة بندقية أو مسدس،

حيث يراه المطلك بالأمر الضروري لما يواجهه

الفرد العراقي من مخاطر أمنية.. وأضاف المطلك

في تصريحات صحفية: انه قرار صائب خاصة

وأننا مجتمع عشائري ومن الضروري أن يكون

السلاح موجودا في كل بيت عراقي وحسب

الظروف ، مشيرا في نفس الوقت الى أن تحدد

نوعية السلاح في القرية او المدينة وحسب رأيه

الشخصىي ومن ضمن القوانين المعمول بها في

يسمح بحيازة الأسلحة من قبل المدنيين.

السياسي هو احد الأسباب.

حقيقية في البلاد".

بتسجيلها في أقرب مركز شرطة».

## مؤيدو القرار ثقتهم مهزوزة بالقوات الأمنية.. ويخشون "السطو"

إلى ذلك، سمحت الحكومة العراقية بحيازة قطعـة سلاح واحدة داخـل كل دار، علـي أن يتم تسجيلها في أقرب مركز للشرطة. وقال الناطق

🗖 بغداد / وائل نعمة 🗆 عدسة /محمود رؤوف .....



لم يكن أمام حيدر ذي الأربعة والعشرين عاماً، إلا أن يحمل سلاحا شأنه شأن الكثير من أصحاب شركات الصيرفة، عقب تعرض كثير منهم للاختطاف والاغتيال والسرقة. ويقلل حيدر من أهمية السلاح الشخصى، فيقول "إن هذا السلاح قد يبعث بعض الطمأنينة في نفوسنا، إلا أنه لا يمكن أن يردع "العصابات" التي تستهدفنا، مضيفا "أنها مدربة وتستقل سيارات حديثة وتحمل أسلحة متطورة، أما هذا السلاح الخفيف فقد يرد على بعض الأشخاص الذين يحاولون ابتزازنا في الطرقات أو داخل المكاتب، لاسيما أن مصارف حكومية وأهلية تعرضت لعمليات سطو، استطاعت الجماعات المسلحة أن تتخطى الحراس والقوات الأمنية، فكيف الحال معنا"؟ السلاح الشخصي.. قبل عدة سنوات كان يعنى حامله أنه من أفراد الأمن أو المخابرات أو تابع لإحدى المؤسسات القمعية التي كان أفرادها يتفاخرون بإخراج مقبض المسدس من نهاية السروال، لكن بعد سقوط النظام بات حمل السلاح شائعا، كحمل القلم أو حقيبة يدوية، وبسبب سرقة الكثير من الأسلحة من معسكرات الجيش والمقرات الحزبية بالإضافة الى امتلاك معظم البعثيين السابقين أسلحة شخصية كانت من ضمن سياسة النظام، بعسكرة المجتمع التي لم

يستثن منها حتى الأطفال الذين أدخلهم في تسميات "أشبال القائد" وغيرها من التشكيلات الصدامية ذات الأسماء الرنانة! فضلا عن اعتراف وزير الداخلية

السابق جواد البولاني باختفاء أكثر من 190 ألف قطعة سلاح، قال إنها بحكم المفقودة؛ كل هذه العوامل

بشکل کبیر.

-13-13

ساعدت في انتشار السلاح

أسلحة محمولة

هناك من يرى أن العراقيين معظمهم يحملون أسلحة لأسحاب كثيرة ، كما يقول كريم سعد وهو احد منتسبى وزارة الداخلية أن "الذين لا يحملون سلاحا معهم تحت الملابس أو في سيارتهم، فهم بالتأكيد يحتفظون بها في منازلهم". ويشير سعد ا إلى أنه وحست تقديراته الشخصية وما وصلت من معلومات إلى وزارة الداخلية ؛ فإن عدد قطع السلاح التي يحتفظ بها في البيوت بحدود المليون قطعة في

وأصحاب محال المصوغات الذهبية هم أيضا انضموا لركب حاملي الأسلحة الشخصية بعد استهداف الكثير منهم في عمليات سطو في البياع وفي الكاظمية وحي أور وغيرها من المناطق. سليم ابو وردة (صائع) في بغداد الجديدة يقول "في اليوم الذي نسمع فيه عن حدوث عملية السطو في أي مكان في بغداد نشعر بالخوف، وفي اليوم التالي نحمل المسدس تحت قميصي

ومن وجهة النظر القانونية يقول الخبير القانوني طارق حرب إن "حسب القانون العراقي للأسلحة أن حمله محظور وممنوع ولكن حيازة السلاح الناري قبلها القانون العراقي بحدود المسكن والمحل والمكتب ومكان العمل وليس خارج هـذه الأماكن"، مضيفا: السلاح المسموح حيازته هو المسدس بمختلف أنواعه والبندقية التى لا تزيد على ٧،٦٢ ملم "كلاشنكوف" ak٤٧. ويلفت حرب إلى أن السلاح الناري لا يجوز حمله إلا بصدور إجازة من وزارة الداخلية وهي الجهة الرسمية التي تقع عليها

مهمة إصدار تراخيص حمل السلاح. أما حمل

الأسلحة الحربية فيوضح حرب: لا يجوز

…إذا السلاح ضروري ّ.

منطقتنا آمنة ولا تحتاج أن احمل سلاحا". البعض يحذر من خطورة أن تؤدي قضية السماح بامتلاك السلاح الى تشجيع تصفية الخلافات العائلية عن طريق السلاح. حميد سعدي ٦٠ عاما ويعمل في مجال الأدوية يقول "العراقيون يستخدمون السلاح في المناسبات ، وأخشى أن يرفع السماح بوجود السلاح معدل الإصابات التى تلحقها الاطلاقات النارية الاحتفالية"، مضيفا "الكثير من الخلافات بين العوائل قد تنتهى أحيانا بالقتل، وربما هذا القرار سيعزز استخدامه في تصفية الحسابات

المناطق ذات الطبيعة الريفية والعشائرية وعلى الرغم من أن السلاح الشخصي ممنوعة حيازته دون رخصة رسمية من وزارة الداخلية،

"كلاشينكوف" وأخرى مسدس فيمكن أن يحتفظ بالاثنين ولكن لو تكرر النوع نفسه لا يسمح بحيازته. أحمد لطيف - نجل أحد شيوخ العشائر - يصنف القرار بحيازة السلاح ضمن الجانب الايجابي، متابعا "العصابات الإجرامية لا تعتد بالعناصر الأمنية، وبعضهم يدخل الى المنازل بزي عسكري

ومن ثم يسطو ويقتل أفراد العائلة".لطيف وبسبب احتكاكه مع الأعراف العشائرية يؤكد أن القوانين العشائرية لا تهتم في حالة التحكيم في قضية قتل شخص سو اء كان السلاح مر خصا أمّ لا، موضحا "اليوم السارق الذي يسطو على منزلك يحصل ذووه على فصل عشائري لايقل عن العشرة ملايين دينار في حالة قتله ، وتكون أقل في حالة الإصابة"!

-13-13

الفريق الرافض

للترخيص: نخشى

أن تفض النزاعات

العائلية بالسلاح

"الأمن" النيابية:

القرار مخالف

تشريعه

المنزلية

للقانون المرتقب

ارتفاع أسعار قطع

السلاح بعد السماح

الحكومي بالحيازة

-13-13

الشباب المتأثير بالجلسيات العشائريية التي يقودها والده يعتقد أن للعشائر سلطة لا تملكها الحكومة، مضيفا "يمكن لشيخ العشيرة أن يمنع استخدام السلاح ويجمعه من الأهالي، وهو ما لا تستطيع أن تفعله السلطة الرسمية"، لافتا إلى أن فكرة منع حيازة السلاح ستكون ايجابية في حالة وجود اطمئنان عام لدى الجميع بعدم

لكن توجد استثناءات فيسمح

بحسازة قطعة واحدة من نوع

واحد، ولو كان للشخص قطعة

حيازتها في كل الأحوال باستثناء القوات الأمنية، وعقوبة حيازة هذه الأسلحة تصل إلى حد السجن مدى الحياة، وعقوبة حيازة السلاح الناري دون ترخيص تصل إلى الحبس، أما في ما يخص السكاكين والبلطات فتكون العقوبة عادة غرامة أو قد تفرض المحكمة عقوبة

وأكد حرب لـ"المدى" أن قانون الأسلحة تم تعديله في زمن حكم "برايمر" واستبدلت عقوبة الإعدام في حيازة الأسلحة الحربية من الإعدام إلى مدى الحياة، ويشير إلى أن المحاكم العراقية تنظر في الكثير من قضايا حيازة وحمل السلاح، فالكثير من الأشخاص المثيرين لشكوك في ما إذا كانوا مرتبطين بجماعات إرهابية محتجزون ليس بسبب الأعمال الإرهابية بل لحيازتهم أسلحة غير مرخصة.

فقدان الثقة بالأجهزة الأمنية

وجهة النظر الشعبية حول السماح بحيازة الأسلحة أثارت ردود أفعال مختلفة بين مؤيد ومعارض للقرار الحكومي، فعند احد المقاهي في شارع السعدون، تفاوتت أراء مجموعة من الرجال المسنين، واختلف حجَّى طالب مع أخرين داعين إلى منع السلاح بشكل رسمي دون السماح بحيازته. الحجي كما يدعوه زملاؤه اعتبر أن تقييد واشتراط تسجيل السلاح لدى مركز الشرطة بالأمر الايجابي، مضيفا الحكومة ستكون عالمة بقطع السلاح المحتفظ بها في المنازل ، والأشخاص الحاملون له سيكونون في حالة من الطمأنينة لأنهم يملكون سلاحا مرخصًا". المدافعون عن القرار الحكومي ينطلقون من مخاوف وعدم ثقة بالقوات الأمنية، كما يشير أبو احمد "كاسب": لو افترضنا العكس بمنع الأسلحة وجمعها من المواطنين، فسنكون أمام سؤال: من يحمينا؟ الرجل يبدي عدم ارتياحه من قدرة وكفاءة الأجهزة الأمنية في الحفاظ على الأشخاص والممتلكات، ويتابع "تحدث مشاجرات ويتم إطلاق الرصاص في الشارع وأمام أنظار الشرطة ولا يتدخلون

الفريق الآخر المعارض يرى أنها دعوة لإثارة المشاكل، احد الصيادلة في شارع السعدون يرفض حيازة مسدس، ويضيف "طوال عمري لم احمل سلاحا"، أبو حارث كما فضل أن يذكر اسمه بهذا الشكل يبدي ارتياحا بالتواجد الأمنى في منطقة المنصور التي يعيش فيها، ويقول

العشائرية"

وجود قطعة سلاح واحدة خارج السلطات الرسمية. الجدير بالذكر أن بعض المناطق الريفية و العشائرية لها خصوصيتها، كما يقول المطلعون على الأوضاع: إن الطفل حين يبلغ عمرة ست أو سبع سنوات يدرب على استخدام السلاح طبقا لأعراف تلك المنطقة!

إطلاق النار على سبيل المجاملة! علم الاجتماع يشير إلى أن ظاهرة حمل السلاح الشخصى في البادية وفي الريف تعتبر مظهرا من مظاهر القوة، ومن ثم انتقلت إلى المدينة بعد أن أصبح إطلاق العيارات النارية في الأعراس وفي مراسيم التشبيع ظاهرة اعتبادية يفتخر أهل العريس أو الشخص المتوفى بقيام هؤلاء الأشخاص بإطلاق النار ويعتبرونه "مجاملة '

ينبغى الرد عليها في مناسبات مماثلة! تشدد الأكاديمية والباحثة في علم الاجتماع على ضرورة التوعية في الإعلام للتخلي عن هذه الظاهرة كما يجب أن تقوم منظمات المجتمع المدني بالضغط للتحول إلى النظام المدني ونبذ أعراف الريف والبداوة في المدينة، لاسيما أن الأطفال أصبحوا يتأثرون في مظاهر السلاح والعسكرة التي تنقل لهم عن طريق المشاهدات الحية في الشارع وعبر الفضائيات والبرامج





مواطن يرفض اباحة السلاح

صيدلاني يتحدث عن القرار

الداخلية من جانبها تقول إن "الوزارة وضعت شروطا لفئات معينة كالأطباء والتجار بسبب الظروف الأمنية، منحتهم من خلالها إجازة رسميــة لحمل السلاح الشخصــي"، أما في ما يخص حاملي الأسلحة غير المرخصة سواء كانوا حامليها معهم أو في سياراتهم، فيقول المصدر الذي فضل عدم ذكر اسمـه لـ المدى :"تقوم القوات الأمنية بسحبه فورا، وبالنسبة للأسلحة المتواجدة في المنازل أيضا يجب أن تكون مرخصة بشكل رسمى، وفى الحملات التفتيشية على المنازل التي تقوم بها القوات الأمنية تسحب كل الأسلحة غير المرخصة.

حملات دهم وتفتيش

ويشير المصدر إلى أن ترخيص السلاح يتم عن طريق وزارة الداخلية، ولكن منذ الانتخابات التشريعية الأخبرة توقف منح

التراخيص وتجديدها من الوزارة. بعض المهتمين بتجارة السلاح يذكرون أن أسعارها قد ارتفعت بسبب القرار الأخير. يشير (م . ن ) وهو تاجر أسلحة الى أن الطلب على السلاح زاد بشكل ملحوظ بعد ازدياد عمليات العنف في بدايات ٢٠٠٦، وان أسعار السلاح ارتفعت في تلك الفترة ووصل مسدس "البرونيك" إلى حدود الـ (١٢٠٠) دولار"، ويؤكد أنه في الوقت الحاضر قد خفت وتبرة طلب الأسلحة الشخصية بشكل كبير لأسباب تتعلق بتحسن الوضع الأمنى وصعوبة الحصول على الأسلحة، مضيفا بعد القرار الحكومي الذي سمح بالاحتفاظ بالسلاح رفع سعر البندقية الكلاشينكوف إلى ٢٥٠ ألف دينار، و"البرونيك" إلى مليون ونصف المليون بعد أن انخفضت أسعارها الى النصف خلال السنوات الثلاث السابقة".

وفي ما يتعلق ببيع وشراء الأسلحة، يشدد المصدر في الداخلية على ان هذه الظاهرة قد تقلصت بشكل كسير وهذا يعود إلى تكثيف الجهود الأمنية في كل المناطق ولم تعد هناك أسواق لبيع الأسلحة، وقد يقتصر الأمر على تداول محدود وبشكل سرى، وحتى الإرهابيون لم يستطيعوا أن يحتفظوا بالأسلحة في المنازل بل بدأوا يضعونها في الساحات والفضاءات، وينوه المصدر بأن جهاز الكشف عن المتفجرات (المشير للجدل) يعمل بشكل فعال رغم الحديث عن عدم كفاءته، واستطاع الكشيف عن الكثير من الأماكن التي تخبأ فيها الأسلحة، فالجهاز كشف عن الأسلحة بين المنازل وفي الساحات الفارغة، ويوضح أن هناك عمليات تهريب في المناطق الحدودية خصوصا في منطقة السماوة ولكنها قليلة جدا. ويتحدث الناشط المدنى محمد السلامي عن ظاهرة حمل السلاح: بأن تجارة الأسلحة أصبحت تقوم بها شركات خاصة في دول لا توجد فيها تشريعات تنظم التعامل مع هذه الأسلحة لأسساب منفعية واقتصادية، ويتم تهريبها إلى دول العالم الثالث التي لديها ثقافات حمل السلاح، ويشير إلى أن في فترة ثمانينيات القرن الماضي بدأ المجتمع يعتاد على حمل السلاح الثقيل والخفيف بسبب الحروب التي مربها العراق. وبعد سقوط النظام السابق، القوات الأحنبية لم تقم بعمليات جدية لحصر الأسلحة التي كانت متواجدة في معسكرات الجيش وفي مراكز الشرطة وفي مقرات الحرب وغيرها من المؤسسات الأمنية، فضلا عن ترك الحدود مفتوحة على مصراعيها، ما سهل دخول الأسلحة والمهربين إلى داخل